

قيم التسامح والحوار كآلية لضمان الحرية الدينية في صفوف الهجرات الوافدة بالمغرب

*كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية/ مراكش / المغرب

smoukjamaa@gmail.com

جامع سموك *

ملخص :

استأثرت ظاهرة الهجرة بالنقاش العام، بين صناع القرار على المستوى العالمي، ومن خلال مؤسسات البحث العلمي ومراكز التفكير (Think Tanks) وهوما يعكس بشكل جلي حجم التحديات التي تطرحها مسألة تدبير ملف الهجرة والمهاجرين في المجتمعات الغربية، لاسيما في ظل تغييب سؤال علاقة الهجرة بالدين في بلورة البناءات الدينية في مسارات حياة المهاجرين وسط مجتمعات مختلفة معهم دينياً، مما يقتضي تعميق النظر العلمي والمعرفي والبحثي لصياغة «براديجمات» جديدة، تؤطر السياسات العمومية في مجال إدماج المهاجرين، إدماجاً يضمن لهم حقوقهم الإنسانية، بما فيها حقهم في التدين من جهة، والابتعاد عن إسقاط الأحكام الجاهزة ، والتي تربط بين الدين والإرهاب وبين المسلمين والعنف من جهة أخرى، لاسيما في ظل تنامي موجة الكراهية ضد المسلمين، أو ما أصبح يعرف في الأدبيات البحثية بمفهوم «الإسلاموفوبيا».

كلمات مفتاحية : الهجرة - الحوار - التسامح - الحرية الدينية

The Values of Tolerance and Dialogue as a Mechanism to Ensure Religious Freedom among Immigrants in Morocco

Jamma Smouq/ College of Social, Economic ,and Law Sciences/
Marrakech/ Morroco

Abstract

The phenomenon of migration has dominated the public debate among decision-makers at the global level, scientific research institutions, and think tanks. This clearly reflects the magnitude of the challenges posed by the issue of managing the file of migration and migrants in Western societies, especially in light of the absence of the question of the relationship of migration to religion in crystallization of religious constructs in the life paths of immigrants amid societies with different religious beliefs. This requires deepening scientific, cognitive, and research consideration to formulate new “paradigms” that frame public policies in the field of immigrants’ integration, an integration that guarantees their human rights, including their right to be religious on the one hand, and to distance themselves from religion, drop the ready-made judgments that link religion and terrorism, and between Muslims and violence on the other hand, especially in light of the growing wave of hatred against Muslims, or what has become known in the research literature as the concept of «Islamophobia».

Keywords: immigration - dialogue - tolerance - religious freedom.

مقدمة

أصبحت ظاهرة الهجرة واللجوء كفيلة اليوم بتجيش مشاعر الوطنية والعنصرية، وكره الأجانب، كما بات موضوع المهاجرين واللاجئين من المواضيع الأكثر حساسية وأهمية، أثناء الفترات الانتخابية في البلدان الغربية.

وحرى بالذكر أن لهذه الظاهرة رهانات ثقافية ودينية واجتماعية، بحيث يسعى المهاجرون واللاجئون إلى الاندماج الايجابي في المجتمعات المستقبلية؛ عن طريق التعايش والتسامح والتعارف مع أفراد هذه المجتمعات.

وتعد الهجرة واللجوء سمات أساسية في وجدان المسلمين جميعا، ومرد ذلك إلى

هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه هربا من الاضطهاد الذي تعرضوا له في مطلع الإسلام، وقد احتوى القرآن الكريم على توجيهات محددة، توضح موقف المسلمين من حركات الهجرة من وإلى المجتمعات الإسلامية، وغير الإسلامية، كما أن ثمة مبادئ أخلاقية واضحة تحث على إكرام الضيف واحترامه وحسن وفادته، بغض النظر عن شخصه مسلما كان أو غير مسلم.

وعلى اعتبار أن المغرب يقع في مفترق طرق الحضارات (الافريقية، الأمازيغية، العربية...)، فإنه قد انخرط في بناء الجسور بين الشمال والجنوب، وبين المسلمين والمسيحيين واليهود، وذلك من منطلق إرساء مبادئ التسامح والحوار بين الأفراد والأديان، لاسيما بعد تنامي الصراعات الدينية والسياسية التي تعرفها العديد من المناطق.

وإذا كان التسامح تعبيراً عن نبذ التطرف والتشدد والحوار وتقبل الآخر، فإنه يختلف حسب مقاصد توظيفه في مجالات عدة كالسياسة والثقافة والفكر؛ عن التسامح الديني؛ الذي يرتبط بقيم روحية يصعب التحكم فيها، خاصة عند عدم فهم طبيعة المعتقدات ومنطلقاتها الفكرية وأبعادها الممارساتية؛ خاصة في صفوف المهاجرين واللاجئين في بلدان الاستقبال.

**التسامح لا يعد ترفاً ثقافياً بل
هو حاجة ملحة، لاسيما في
هذا العصر الذي يُعرف بعصر
التنقلات البشرية**

وحرى بالقول أن التسامح لا يعد ترفاً ثقافياً بل هو حاجة ملحة، لاسيما في هذا العصر الذي يُعرف بعصر التنقلات البشرية، حيث تكاد الديانات السماوية عموماً والديانة الإسلامية بصفة خاصة، تتفق على محورية الإنسان وسمو مكانته بل أنها جاءت من أجل إيساعده.

وتجدر الإشارة إلى أن الصراعات التي يواجهها العالم اليوم، يحتل فيها التعصب الديني حيزاً كبيراً، ذلك أن الفهم المغلوط لمقاصد الدين السمحاء، ينجم عنه تصاعد الكراهية والقومية، وكل ذلك أفرز نماذج متطرفة ومُزدنية للأديان وتحارب فكرة الحوار والتعايش السلمي.

شهد العالم منذ عقود نزاعات وصراعات دموية ذات طبيعة عرقية ودينية وسياسية مما زاد الإهتمام العالمي بقضايا الحوار على كافة المستويات الدينية والثقافية، إلا أنه ما لبث هذا الصراع أن امتد إلى المجال الديني والعقدي، حيث أصبحت تروج مفاهيم وأفكار من وحتى التكفير والقتل باسم الدين و«الاسلاموفوبيا» كظاهرة منتشرة في المجتمعات الغربية كتجليات الصراع بين الديانات من جهة أو ضد ديانة معينة من جهة أخرى.

في ظل هذه الأوضاع يطرح الحوار الإنساني كبديل عن خيار العنف والإقصاء الذي يمارس باسم الدين لاسيما وأن أغلب المجتمعات في العالم تعرف وجود الأقليات المذهبية والعرقية والدينية رغم مرور مئات السنين على الحروب الدينية والتي لازالت أثارها واضحة للعيان من تدمير المجتمعات وبث لروح الكراهية فيها، فضلا عن تشويه صورة الأديان التي تتقاطع كلها عند قيمة الرحمة والتسامح.

**في ظل هذه الأوضاع يطرح
الحوار الإنساني كبديل عن خيار
العنف والإقصاء**

وتجدر الإشارة أن فرص الحوار تراجعت بين الشعوب والأديان منذ 1990 أي غداة تحول العلاقات الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي من جهة، وبعد أن فرضت الولايات المتحدة نفسها كقوة وحيدة تقود العالم من جهة أخرى، وفي هذا السياق أصبحت القوة هي لغة التفاوض بين الأديان وبين الشعوب.

ومن الطبيعي أن يتأثر الحوار بالأوضاع السياسية من بلد لآخر فقد تحولت بعض الصراعات من البعد السياسي والاستراتيجي إلى البعد الديني وذلك قصد إضفاء الطابع العقائدي على هذه الصراعات، مما يطرح السؤال، كيف يمكن أن نحيا مع اعتراف واحترام كل من لعقائد الآخر؟

وحري بالذكر أن البحث عن إذكاء التعصب على الحرية العقديّة يعد أمرا معيبا للبشر ذلك أن مصطلح «xenophobia» قد أدرج مع التعصب والعنصرية ضمن لائحة الجرائم المدانة في إعلان «فيينا»

الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993. ولقد عرف المغرب في السنوات الأخيرة تنامي الهجرة الوافدة من بلدان افريقيا جنوب الصحراء، ومن الشرق الأوسط ومن شمال افريقيا، وأيضا من أوروبا وغيرها، مما حدى بفئات عريضة من هؤلاء المهاجرين إلى تفضيل الاستقرار بالمغرب، الأمر الذي خلق تعددية ثقافية ودينية، استطاع النموذج الديني المغربي استيعابها بفضل ارتكازه على قيم الحوار والتسامح، كمحددات كبرى للحرية الدينية، على خلاف ما هو سائد في المجتمعات الغربية (أوروبا، أمريكا) حيث انتشر الفكر الصدامي والرافض لهذه الحرية تحت مبررات «الإسلاموفوبيا» و الإرهاب والتطرف.

أهمية الموضوع:

مما لا شك فيه أن الإحاطة ولو جزئيا بالجانب النظري للحرية الدينية في أي مجتمع، لاسيما في صفوف الأقليات من المهاجرين واللاجئين، يقتضي رصد الترسنة القانونية لكونها مؤطرا ومحددا لهذه الحرية أولا، ثم استجلاء واقع الممارسة في وسط هذه الفئة على اعتبار تعدد معتقداتها ومنطلقاتها الفكرية والرمزية والروحية ثانيا، إلا أن ذلك لا يكفي لمعرفة واقعها وتداعياتها على الهجرات الوافدة بالمغرب حاضرا ومستقبلا، إذ لابد من الإحاطة بجذور نموذج التدين المغربي، ومرتكزاته التعددية وامتداداته في العمق الإفريقي، وهو ما سنحاول معالجته في هذه الورقة الموسومة بـ: «قيم التسامح والحوار كألية لضمان الحرية الدينية في صفوف الهجرات الوافدة بالمغرب»

في الإشكالية :

نسعى من هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الممارسة الدينية للأجانب بالمغرب (مهاجرين، لاجئين،...) في ظل مجتمع قوامه التسامح والتعايش وتداعيات ذلك على حرية الاعتقاد لهذه الفئة وسط مجتمع مختلف معها دينيا.

وعليه سنحاول أن نتطرق إلى قيمة التسامح من حيث المفهوم

والنشأة والمظاهر، ثم الحديث عن الحرية الدينية والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، وفي الأخير سنعرض لنموذج التدين المغربي في علاقته مع الحرية الدينية لمعتنقي الديانات السماوية الأخرى، فضلا عن جذوره التاريخية المعبرة عن عراقية هذا النموذج، على أن نقف عند تحولات المؤسسة الدينية في المغرب لاسيما بعد مباشرة تأطير الحقل الديني، كمدخل للانفتاح على الآخر.

وعلى هذا الأساس يطرح السؤال حول الجذور النظرية والقانونية للحرية الدينية في الوثائق والاتفاقيات الدولية والاقليمية؟ ومدى تأثيرها في التشريعات والقوانين الوطنية؟ ونظرة هذه التشريعات والقوانين إلى حرية الاعتقاد والممارسة الدينية للأقليات (المهاجرين، اللاجئين) في بلدان الإقامة والاستقبال؟

في المنهجية :

إذا كانت المعطيات الواردة في هذه الورقة عبارة عن رصد للنصوص القانونية الدولية والوطنية حول الحرية الدينية للأجانب، فإننا نروم قراءتها قراءة تحليلية ومقارنة في نفس الوقت لا سيما مع تجارب بعض الدول، وبالنظر لكون الموضوع يتداخل فيه القانوني والسياسي والإنساني، فإن توظيف منهج التحليل السياسي هو الآخر سيكون مفيدا في رسم تصور شمولي حول آليات ضمان الحرية الدينية لاسيما في ظل الحديث عن «نموذج التدين المغربي» كمدخل «ربما» يستبطن آملا لمتاعب الفئات الوافدة في ممارسة شعائرها التعبدية بكل حرية واطمئنان.

وعلى ضوء ما سلف فإننا نروم في هذه الورقة استجلاء مفهوم التسامح ونشأته ثم مظاهره (المطلب الأول) ثم تجليات الحرية الدينية والعقدية في النصوص القانونية (المطلب الثاني) قبل أن يتم استقراء صور التسامح في أثر المجتمع المغربي (المطلب الثالث) لاسيما في صفوف الهجرات الوافدة، ذلك لكونها ذات مكونات عقدية متقاطعة تقتضي الحق في الممارسة الدينية (المطلب الرابع).

المطلب الأول- التسامح: مفهومه ، نشأته، مظاهره

(1) محفوظ محمد، حوار الأديان: من اللاهوتي إلى الثقافي، مجلة الكلمة، لبنان، المجلد 13، العدد 2006، ص 51، ص 90.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 3، ص 1414، 2هـ، ص 489.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ج 2، ص 454.

(4) محمد الطاهر ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط 2، ص 226.

(5) أحمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم 2108، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1995، ج 4، ص 17.

(6) الإمام البخاري، الجامع الصحيح، رقم 2076، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، ج 3، ص 57.

(7) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، القاهرة، 1983، ص 44.

إن التسامح والحوار كفكرة ارتبطت بالمسألة الدينية في الغرب منذ بداياتها لدى الفيلسوف «جون لوك» الذي كان ينظر إليها بوصفها «الحل العقلاني» الوحيد لمشكلات الخلافات التي نشأت داخل المسيحية، التي هي الدين الرئيسي في الثقافة الغربية، والجدير بالقول إنه في ظل وجود تباينات واختلافات في الفكر والاجتهاد والرؤى، فإن الحاجة إلى الحوار تكون ملحة وإن كان الهدف من ورائه ليس إيجاد تطابق تام في وجهات النظر بل خلق مساحات مشتركة للتعاون والتواصل⁽¹⁾.

الفقرة الأولى : مفهوم التسامح ونشأته

يعد التسامح من بين المعطيات التي تتداول في الخطاب الديني وفي الفكر الإنساني، لذلك يقتضي استقراء المفهوم التنقيب في ثنايا العلوم السياسية والاجتماعية والدينية، فيقول ابن منظور: «السماح والسماحة، الجود ويقال سَمَحَ وأَسْمَحَ إذ جاد وأعطى عن كرم وسخاء»⁽²⁾ ويقول ابن فارس «سمح» السين والميم والحاء أصل يدل على سلاسة وسهولة⁽³⁾، كما يعني «التسامح في اللغة أيضا مصدر سامحه إذا أبدى له السماحة القوية»⁽⁴⁾.

وباستقراء صيرورة المفهوم في السنة النبوية فإنه وارد في مجموعة من الأحاديث على سبيل المثال لا الحصر، حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة»⁽⁵⁾، وأيضاً حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال، رحم الله رجلا سمحا إذا باع سمحا وإذا اشترى سمحا وإذا اقتضى»⁽⁶⁾. وفي تعريف مجمع اللغة العربية فالتسامح هو: «سعة صدر تفسح للآخرين أن يعبروا عن آرائهم ولو لم تكن موضوع تسليم أو قبول، ولا يحاول صاحبه فرض آرائه الخاصة على الآخرين»⁽⁷⁾، وفي نفس السياق نورد تعريف منظمة التربية والعلوم اليونسكو بخصوص التسامح والذي هو: «احترام الآخرين وحررياتهم، والاعتراف بالاختلافات بين الأفراد، والقبول بها

فالتسامح هو: «سعة صدر تفسح للآخرين أن يعبروا عن آرائهم ولو لم تكن موضوع تسليم أو قبول

وسلم قال، رحم الله رجلا سمحا إذا باع سمحا وإذا اشترى سمحا وإذا اقتضى»⁽⁶⁾. وفي تعريف مجمع اللغة العربية فالتسامح هو: «سعة صدر تفسح للآخرين أن يعبروا عن آرائهم ولو لم تكن موضوع تسليم أو قبول، ولا يحاول صاحبه فرض آرائه الخاصة على الآخرين»⁽⁷⁾، وفي نفس السياق نورد تعريف منظمة التربية والعلوم اليونسكو بخصوص التسامح والذي هو: «احترام الآخرين وحررياتهم، والاعتراف بالاختلافات بين الأفراد، والقبول بها

و تقدير التنوع الثقافي والانفتاح على الأفكار والفلسفات الأخرى بدافع الإطلاع، وعدم رفض ما هو غير معروف»⁽⁸⁾.

وبخصوص التسامح في الفكر الغربي نستحضر تعريف «فولتير» حيث يقول: «التسامح نتيجة ملازمة لكيونتتنا البشرية، إننا جميعا من نتائج الضعف، كلنا هشون وميالون للخطأ، لذا دعونا نسامح بعضنا، ونتسامح مع جنون بعضنا بشكل متبادل»⁽⁹⁾.

وبعد استعراض مختصر للتعريف الاصطلاحي للتسامح، لابد من استقراء صيرورته التاريخية، والتي يرجعها أغلب الباحثين إلى الفكر الغربي في القرن الماضي بعد الحروب الدينية، إلا أن الأمر خلاف ذلك حيث الحديث عن التاريخ الحقيقي لنشأة التسامح يعود إلى ما قبل الاسلام إلا أنه مع مجيء الإسلام أصبح التسامح قيمة سامية في سلم أولوياته، ومن أدل النصوص القرآنية على ذلك قوله عز وجل في سورة يوسف حول تسامحه مع إخوته: «لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين»⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾. وفي نفس السياق نستحضر موقف الرسول صلى الله عليه وسلم، يوم قال لأهل مكة حين فتحها: «لا أقول لكم إلا كما قال يوسف لإخوته، لا تريب عليكم اليوم».

ولا غرو من القول إن التسامح وإن اختلف في جذوره وأصوله، إلا أن المتفق عليه هو أن الاسلام أصّل وأقر التسامح في العديد من نصوصه التي لاتزال شاهدة على هذا الإنجاز، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما جاء في سورة الحجرات من إقرار لحكمة الاختلاف والمتمثلة في التعارف والتعاون بين الشعوب والمجتمعات بغض النظر

الاسلام أصّل وأقر التسامح في العديد من نصوصه التي لاتزال شاهدة على هذا الإنجاز

عن الدين والعقيدة والمذهب، في قوله عز وجل: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير»⁽¹²⁾. ومن جهة أخرى تمة بعض النصوص والوثائق التي تكرر للتسامح نظريا وعمليا في العهد النبوي، ولعل أبرز وثيقة «وثيقة المدينة المنورة» أو ما يسمى «دستور

(8) إعلان مبادئ بشأن التسامح أعلنته اليونسكو في 16 نونبر 1995.

(9) توماس بالدوين، ترجمة إبراهيم العريس، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش وقبول الآخر، دار الساقى لبنان، ط2، 1992، ص76.

(10) سورة يوسف، الآية 92.

(11) أحمد أبوبكر البيهقي، السنن الكبرى، كتاب القسمة باب فتح مكة حرسها الله تعالى، ج. 18، ص384، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والاسلامية، 2011.

(12) سورة الحجرات، الآية 13.

المدينة» حيث على أساسها نظمت العلاقات بين سكان المدينة بغض النظر عن طوائفهم وأجناسهم، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلامن ظلم وأثم، فإنه لا يوبخ إلا نفسه، وأهل بيته... وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة...»⁽¹³⁾، كما تُعزز خطبة حجة الوداع التي أقر الرسول عليه السلام من خلالها أن ميزان الخيرية بميزان التقوى وليس اللون والجاه.

(13) ابن هشام، السيرة النبوية، ج1، ص503.

(14) اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (زيارة الموقع الإلكتروني، <http://www.unesco.org.new>، بتاريخ، 2 فبراير 2023 على الساعة: 22h00)

يعد التسامح الضمانة الأساسية لاستقرار المجتمعات المعاصرة

و مع مرور الزمن تعالت الأصوات إلى التسامح والحوار في صفوف أنصار مختلف الديانات باعتباره قيمة إنسانية سامية، وهو ما مهد لمأسسته بوضع مبادئ وقوانين مؤطرة له من طرف هيئة الأمم المتحدة وذلك باعتماد إعلان مبادئ التسامح نونبر⁽¹⁴⁾ 1995.

الفقرة الثانية : مظاهر التسامح وآثاره

التسامح ليس ترفا ثقافيا بل هو حاجة ملحة في العصر الحديث، ذلك أن التلاقي بين الشعوب في ظل التطور التكنولوجي ووسائل التواصل أصبح سهلا وميسرا، وعليه يعد التسامح الضمانة الأساسية لاستقرار المجتمعات المعاصرة وهو ما نص عليه إعلان مبادئ التسامح السالف ذكره، باعتباره مدخلا لنبد التعصب والكراهية وكل ما يكرس العنف في المجتمعات وهي

(15) الطاهر ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، مرجع سابق، ص.230.

(16) ابن حزم الأندلسي، الأخلاق والسير في مداواة النفوس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1979، ص53.

أن صيرورة التسامح ترتبط بالحرية الدينية، «بالاعتراف بالآخر وحقه في التعبير عن رأيه وعقيدته، والتعصب هو رفض الآخر، وسلبه حق الاعتقاد وحق التعبير عن رأيه

الأسس التي جاء بها الدين الإسلامي⁽¹⁵⁾، حيث فرض المعاملة الطيبة مع كافة خلق الله تعالى، وقد قال ابن حزم: «طباع البشر كلهم واحدة، إلا أن للعادة والاعتقاد الديني تأثيرا ظاهرا»⁽¹⁶⁾.

وتجدر الإشارة أن صيرورة التسامح ترتبط بالحرية الدينية، «بالاعتراف بالآخر وحقه في التعبير عن رأيه وعقيدته، والتعصب هو رفض الآخر، وسلبه حق الاعتقاد وحق التعبير عن رأيه»⁽¹⁷⁾.

(17) ماجد الغرابي، التسامح ومناخ اللاتسامح: فرص التعايش بين الأديان والثقافات، الحضارية

ويقصد بالحرية الدينية حرية الانسان في اعتقاده وممارسة شعائره الدينية، وهو مبدأ رسخه الاسلام على أساس القناعة والإدراك والحرية وليس الإجبار والعنف أو الاضطهاد، وتتأسس هذه الحرية في الاسلام على قناعة الاختيار في ظل التنوع والاختلاف وهو مبدأ كرسه النصوص الدينية من قرآن كريم وحديث نبوي حيث «لا إكراه في الدين»⁽¹⁸⁾.

للطباعة والنشر، العراق، بغداد، ط1، 2008، ص356.

(18) سورة البقرة، الآية 256.

علاوة على قاعدة حرية الاعتقاد السالف ذكرها تمة قاعدة أخرى مرتبطة بسماحة الدين الإسلامي ويتعلق الأمر بالسماحة في ممارسة الشعائر التعبدية لجميع المخالفين، وفي هذا السياق نستحضر تسامح الرسول صلى الله عليه وسلم مع وفد «نجران» لأداء شعائهم الدينية في مسجده عليه السلام⁽¹⁹⁾، ويستشف مما سبق أن ترسيخ الأسس في ممارسة الحرية الدينية يساعد على بلوغ التسامح والحوار سواء داخل المجتمع الواحد أو في ما بين المجتمعات ويرتب مجموعة من الآثار والنتائج، كتعزيز السلم في المجتمعات والبلدان بشرط أن تكون تمة صيانة حقيقية لحرية الأديان والعقائد كما تنص على ذلك مختلف الدساتير والمواثيق العالمية من جهة. ومن آثار التسامح والحوار الوفاء بالمعاهدات كمبدأ إسلامي رصين تم الحث عليه والحذر من الغدر والنكث بالعهود بغية تحقيق العدالة ونشر السلام بين الشعوب والمجتمعات⁽²⁰⁾.

(19) ابن هشام، السيرة النبوية، باب وفد نجران وشهادات الأساقفة لبنينا صلى الله عليه وسلم، ج.5، ص382.

(20) محمد الدسوقي، أصول العلاقات الدولية بين الإسلام والتشريعات الوضعية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 7، ص1721.

وقد أعطى الإسلام لأهل الكتاب حق حرية التدين والاعتقاد فلم يكره أحداً على اعتناق دين بعينه، لأن الدين أحد الضروريات الخمس ويقدم على حق الحياة، وحق التدين مرتبط بالعقل والفكر، وقد نص القرآن الكريم على حرية الاعتقاد والتدين صراحة مع التحذير من الضلال والفساد فقال عز وجل: «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي»⁽²¹⁾، والجدير بالذكر أن القرآن الكريم نص على هذه الحرية المشرفة للإنسان في عصر سادت فيه موجات التعصب والاضطهاد للمخالفين في الدين، في فترة حكم الدولتين الرومانية والفارسية التي ارتكبت مذابح في حق كل من لا يدين بدينها⁽²²⁾.

(21) سورة البقرة، الآية 256.

(22) الهاشمي محمد، المجتمع المسلم، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002، ص235.

ولا غرو أن نستحضر في هذا السياق صورة كاريكاتورية للتعايش الديني والمسيحي، من منظور الفيلسوف الأمريكي من أصول إيرانية «سيد حسين نصر» بقوله إن: «نموذجا إسبانيا والأناضول يصلح كنموذج مفارقة تبادل فيه الإسلام والمسيحية الأدوار في ذلك الوقت، ففي إسبانيا قتل جميع المسلمين وأرغموا على التحول عن الإسلام ولم يتبق فيها أي مسلم اليوم بينما مازال مقعد الكنيسة الأورثوذكسية موجودا بتركيا»، وقد شهد التاريخ على معاملة (الفونسو السادس) للمسلمين في الأندلس حيث طردهم وقتلهم إبان مرحلة «محاكم التفتيش»، وفي فرنسا نستحضر تعصب الملك (لويس الرابع عشر) للكنيسة الكاثوليكية واعتبر البروتستانتية ديانة ممنوعة وتمت تصفية كل معتنق لها، كما نستحضر في هذا السياق المنع الذي طال اليهود من دخول أرض بريطانيا العظمى لأزيد من ثلاثمائة وخمسون عاما من قبل الإنجليون⁽²³⁾.

(23) أحمد شحلان، اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، دار أبي رقرق، الرباط، 2009، ص. 12.

المطلب الثاني - الحرية الدينية من خلال القوانين والتشريعات

وباستقراء حرية الاعتقاد الديني في الاسلام نجدها جذر متأصل في هذا الدين حيث كانت بمثابة القاعدة الأساسية التي نص عليها

**أن الحرية جزء لا يتجزأ من الدين
وكان هذا المبدأ أساسا لكل
تعاملات المسلمين مع غيرهم
خارج الدين الاسلامي**

الاسلام منذ ظهوره طيلة أكثر من أربعة عشر قرنا والذي دعا إلى ضرورة الاقرار بحقوق الانسان التي تشمل الانسانية جمعاء بلا استثناء⁽²⁴⁾، وهذا المبدأ القرآني الثابت والصريح يؤكد قوله عز وجل: «لا إكراه في الدين»⁽²⁵⁾ ذلك أن الحرية جزء لا يتجزأ من

(24) خالد الشنير، حقوق الانسان في اليهودية والمسيحية والاسلام مقارنة بالقانون الدولي، مجلة البيان، ط1، ص337.

الدين وكان هذا المبدأ أساسا لكل تعاملات المسلمين مع غيرهم خارج الدين الاسلامي.

(25) سورة البقرة، الآية 256.

ولاغرو أن القانون الدولي وافق الاسلام في مبادئه وقواعده، و الذي كان سباقا في الدعوة إلى الحرية الدينية ومبدأ التعارف والتعايش الإنساني وفق ما نص عليه القرآن الكريم والسنة النبوية⁽²⁶⁾.

(26) خالد الشنير، مرجع سابق، ص 62.

الفقرة الأولى: الحرية الدينية في وثائق القانون الدولي

كان التاريخ الكنسي والمسيحي بعيدا عن تطبيق الحرية الدينية

حيث الاضطهاد والنفي والحرمان لكل مخالف على خلاف الإسلام الذي كانت نصوصه تنبذ الإكراه والعنف، كما كانت قوانين الدولة الإسلامية في بداياتها الأولى سباقة في إعطاء حقوق غير المسلمين في ديار الإسلام وضمان سلامتهم ودورهم وممارسة شعائهم. وباستقراء مسار إرساء الحرية الدينية في القوانين الدولية والوطنية خاصة الغربية منها فإنها اضطرت عبر إعلانات ومراسيم تنص على مبدأ التسامح الديني، لاسيما في سياق ظهور حركة الإصلاح الديني في القرنين 18 و 19 (اضطرت) إلى الاعتراف التدريجي لحق الأفراد في حرية الاعتقاد وممارسة شعائهم الدينية⁽²⁷⁾.

(27) لونا سعيد فرحات، الحرية الدينية وتنظيمها القانونية، ص 123.

ثمة مجموعة من القوانين التي نصت على حرية الدين أو المعتقد وأهمها ميثاق الأمم المتحدة 1945، والاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 36/55 المتضمن اعلانا بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد كما جاء في (المادة 18) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان: « لكل شخص الحق في حرية التفكير والدين... ».

الفقرة الثانية: الحرية الدينية في القوانين الإقليمية

يعد إعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر عام 1789 عن الجمعية الوطنية الفرنسية، من بين الوثائق التي أسهمت في بلورة حقوق الانسان كما كان له تأثير على الحرية الدينية في تشريعات العديد من البلدان فعلى سبيل المثال لا الحصر، (السويد عام 1809، اسبانيا عام 1812، بلغاريا عام 1879)⁽²⁸⁾ وبخصوص الاتفاقيات الإقليمية التي اهتمت بحرية الاعتقاد فكان أهمها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان التي تم التوقيع عليها في روما في 4 نونبر 1950، والتي تقر أنه: « لكل إنسان الحق في التفكير والضمير والعقيدة،

(28) فيصل شطناوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، دار الحامد، عمان، الأردن، د.ط، 1999، ص 78.

وحرية إعلان الدين أو العقيدة»، أضيف إلى ذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969 وأيضا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية في النرويجي 18 يونيو 1981، والذي ينص على: «حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تعريض أي أحد لاجراءات تقييد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام»، وموازة مع ذلك جاء في (المادة 30) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن: «لكل شخص الحق في حرية الفكر والعقيد والدين ولا يجوز فرض أية قيود عليها...»⁽²⁹⁾.

(29) نفس المرجع، ص 65.

إن التمييز بين الأشخاص لاسيما في ظل وجود الأقليات في المجتمعات المستقبلية للمهاجرين واللاجئين، يعكس إهانة للكرامة الإنسانية من جهة، وخرق سافر لحقوق الإنسان ولحرياته الأساسية لاسيما تلك المتعلقة بحماية حقوق الأقليات. ومن المعروف أن جل المجتمعات تحتضن أقليات على أساس عرقي أو ديني أو عقدي أو جغرافي، لهذا فقد كانت الشريعة الإسلامية أول من ضمن حقوق واضحة للأقليات الدينية والعرقية في المجتمع المسلم وفي هذا الصدد يقول عز وجل: «لا ينهاكم الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين»⁽³⁰⁾.

(30) سورة الممتحنة، الآية 8.

وقد نصت (المادة 4) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 في ما يرتبط بالدين: «تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين داخل أراضيها معاملة توفر لهم على الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها على صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم»⁽³¹⁾.

(31) عيس دباج، موسوعة القانون الدولي، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، المجلد 2003، ص 88.

إلا أنه بالرغم من الترسانة القانونية الخاصة بحماية اللاجئين والمهاجرين فإن واقع الأقليات في معظم دول العالم معاكس للنصوص القانونية والتشريعية، لاسيما في ظل تراجع واهمال حقوقها في الحرية الذهنية واضطهادها وقمعها، مما يفتح الباب على

مصراعيه للكراهية في نطاق الصراعات والحروب والاضطهاد الديني الذي أصبح اليوم مصدرا لكل أشكال القمع والاضطهاد⁽³²⁾. ويمكن القول إنّ الحرية الدينية تعرف نوعا من التحول فهي غير مستقرة على حال لاعتبارات سياسية وثقافية متنوعة فإلى حدود عام 2008، كان ما مجموعه 126 دولة قد نصت في دساتيرها على الحرية الدينية في المقابل امتنعت 12 دولة عن تضمين هذا الحق في دساتيرها.

(32) سعدي محمد الخطيب، حرية المعتقد وأحكامها التشريعية وأحوالها التنظيمية وأهميتها في حوار الأديان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص77.

إن المتأمل في السنة النبوية يجد أنها زاخرة بالشواهد على ترسيخ قيم الحوار بين الأديان من خلال العهود والمواثيق، فعلى سبيل المثال لا الحصر، معاهدة الرسول صلى الله عليه وسلم مع اليهود من خلال وثيقة المدينة المنورة حيث شرع عليه السلام في كتابة هذه الوثيقة مباشرة بعد هجرته إلى المدينة المنورة، وتعتبر بذلك أول دستور عرفته البشرية، أرسى قواعد دولة المواطنة وحقوق الإنسان، من خلال ضبط أسس التعايش السلمي والمشارك الحر دون أن يفرض على الغير، وأن يشمل هذا التعايش والحوار مختلف أجناس وأعراق مواطني الدولة الإسلامية⁽³³⁾.

(33) محمد الصالح الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص34.

الفقرة الثالثة: التسامح الديني في التشريعات الوطنية

يعد التسامح من بين المفاهيم التي دأبت التشريعات الحديثة تضمينها في ثنايا دساتيرها وفي القوانين التنظيمية المتعلقة بحقوق الأقليات، وهو ما سنتطرق إليه باستعراض وإن بشكل مختصر دسترة التسامح في بعض الدساتير المعاصرة.

- دستور الولايات المتحدة الأمريكية : نص المشرع الأمريكي في دستور سنة 1789 على أنه: « لا يصدر الكونغريس أي قانون خاص باقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسة، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة »⁽³⁴⁾.

(34) <https://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html> (consulté le : 12/2023/01/ à 23h45)

- الدستور الفرنسي: عالج الدستور الفرنسي الصادر عام 1791 فكرة التسامح بصورة غير مباشرة حيث نص في (المادة 1) منه على أن : فرنسا جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة، تكفل

مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز يقوم على العرق أو الأصل أو الدين وتحترم جميع المعتقدات وتنظيمها لا مركزي»⁽³⁵⁾.

(35) <https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank-mm/arabe/constitution-arabe/pdf> (consulté le:042023/01/ à 18h30)

- الدستور الأندونيسي: تعد أندونيسيا بلدا ذو غالبية سكانية مسلمة في العالم وقد حرص الدستور الأندونيسي الصادر عام 1945 على منح صلاحيات العفو والتسامح لرئيس الجمهورية كما تنص على ذلك (المادة 14) من الدستور⁽³⁶⁾.

(36) <https://constitute-projet.org/constitution/indonesia-2002.pdf> (consulté le:182023/02/ à 00h30)

- الدستور القطري: نص المشرع القطري في (المادة 50) على قيم التسامح كمدخل لتوطيد السلم والتسامح: « حرية العبادة مكفولة للجميع،وفقا للقانون ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة»⁽³⁷⁾.

(37) <https://www.wipo-int/edocs/lescdocs/laus/ar/qa009arpdf>(consulté le:232022/12/ à 19h14)

- الدستور المصري: أكد الدستور المصري الصادر عام 2014 مبادئ التسامح والتعايش الديني حيث أشار في ديباجته أن: « مصر مهد الدين وآية مجد الأديان السماوية»، كما أشار المشرع المصري المصري أيضا إلى شرائع الأديان السماوية الأخرى كأسس للشريعات والقوانين حيث نصت (المادة 3) على: « مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية»، وهو ما عززته (المادة 64) بتنصيبها على: « حرية الاعتقاد مطلقة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية حق ينظمه القانون»⁽³⁸⁾.

(38) دستور مصر الصادر عام 2014،

(<https://constitute-project.org> ، تاريخ الزيارة، 13 يناير 2023، على الساعة:2h55)

- الدستور الجزائري: حدد الدستور الجزائري شروط ممارسة الحرية العقديّة في (المادة 50): « نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية»⁽³⁹⁾.

(39) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم (16) التعديل الدستوري 6 مارس 2016 ويتضمن التعديل الدستوري.

رغم التنصيب الدستوري على التسامح و ما تم استعراضه آنفا، فإنه في ظل موجات الهجرة إلى أوروبا والقادمة من افريقيا وآسيا والشرق الأوسط فقد أثارت هذه الهجرات حالة من القلق على ثقافة

وهوية الدول المستقبلية للمهاجرين، مما أدى إلى تراجع مشاعر وقيم التسامح في مقابل ارتفاع منسوب الشعبوية ضد الآخر وإذكاء العنصرية والكراهية والعداء، وزاد الطين بلة ترافق هذه الهجرات مع وقوع سلسلة من الأعمال الإرهابية، وقد كان لهذه الأعمال مزيداً من ردات الفعل اللاتسامحية و الحذر من الأجانب من مهاجرين ولاجئين باعتبارهم بمثابة مصدر للإرهاب حسب التيار الشعبوي⁽⁴⁰⁾. وبخصوص فقه التدين في الأثر المغربي فثمة مجموعة من العلماء والفقهاء المغاربة الذين ذاع صيتهم في المجال الفكري التجديدي الديني قراءةً وتجديداً وإحياءاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر الفقيه المغربي أبي علي اليوسي الذي امتاز فكره واجتهاده بنبذ التعصب والغلو، بل يعود له الفضل في وضع اللبنات الأولى لتجديد الفكر الديني المغربي الحديث، وقد استطاع اليوسي بهذا أن يحرك مدركات الفكر المغربي ويجدها ويجعله بذلك مساهماً في التغيرات والقضايا المستجدة⁽⁴¹⁾.

(40) علي عبود المحمداوي وآخرون، خطاب الما بعد في استنفاد أو تعديل المشروعات الفلسفية، منشورات ضفاف، ط. 2013، 1، ص 223.

(41) عبد الكبير العلوي المدغري، الفقيه أبو علي اليوسي نموذج من الفكر المغربي في فجر الدولة العلوية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط. 1989، 1، ص 184.

المطلب الثالث- الحرية الدينية والعقدية في أثر المجتمع المغربي
إن الاختلاف فطرة فطر الله الناس عليها، ولم تترك مسألة تديرها وتوجيهها للصدفة بل تدخلت الشريعة الإسلامية لتوجيه الناس إلى كيفية التعامل مع هذه الاختلافات بغية تحقيق الحوار والتسامح قولاً وفعلاً، فليس ثمة اختلاف بين التسامح بين أبناء المجتمعات الإسلامية فيما بينهم ابتداءً وبين تسامحهم مع غيرهم من المسلمين انتهاءً، ذلك أن الاسلام حَبَّبَ عند التحاور أسلوب الحكمة والرفق والاحترام.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الانسانية تتكون من فئات وشرائح متنوعة ومتعددة لاسيما أن التحولات التي بدأت تلقي بظلالها على هذه المجتمعات سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان لها وقع على التنقلات البشرية في شكل هجرات أو موجات لجوء خاصة في حالة الاضطهاد أو الحروب، التي تجبر الإنسان على الفرار والهروب بحثاً عن الأمن والأمان، وأن

هذه التقلبات تصبح مشاتلا للمعتقدات الدينية ولممارسة الشعائر الدينية في بلدان الاستقبال، وهو ما يطرح في بعض الأحيان سؤال حرية المعتقد أو الحرية الدينية، باعتبارها أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية التي يعترف بها القانون الدولي للاجئين في اقليم الدولة المضيفة.

الفقرة الأولى: واقع ممارسة الحرية الدينية للأقليات في المغرب

شكل الدين الإسلامي في المغرب إحدى الثوابت التي يقوم عليها نظامه السياسي عبر قرون، كما يعتبر هذا المعطى مكونا أصيلا لهوية المجتمع المغربي كونه لعب دورا في توحيد مكونات هذا الأخير، سياسيا واجتماعيا وثقافيا، متجاوزا بذلك البعد الإثني والعرقي، مما دفع بالمشروع المغربي إلى ترسيخ الهوية الدينية المغربية من خلال دستور 2011، ووضعت لها بذلك استراتيجية وطنية تروم إصلاح الممارسة الدينية.

امتزج اليهود الذين تم طردهم من الأندلس سنة 1492م مع إخوانهم الذين وصلوا إلى المغرب بعد أن تم إجلاؤهم قبل ذلك من أوروبا، وكانت أرض المغرب حاضنة للجميع يهودا ومغاربة، تشاركوا في مياه البئر الواحدة، وتبادلوا طقوس التعبد على الصعيد الواحد، وعبروا عن أفراحهم بنفس الأهازيج، وعانوا القحط والمجاعات بنفس القدر من الصبر، وتساكنوا فيما بينهم إلى حد تشارك الأطفال في حليب الأمهات⁽⁴²⁾.

(42) أحمد شحلان، اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، دار أبي رقرق، الرباط، 2009، ص. 12.

وأسهم تعايش المغاربة منذ قرون مع اليهود في خلق جو من الاعتزاز بهذا التعايش، وهو ما يعكس كون حرية الضمير في المجتمع المغربي تنبع من خصوصية متفردة فعلى مر التاريخ عرف المجتمع المغربي نوعا من التعدد الثقافي والديني (مسلمون، يهود، مسيحيين)، ويمكن القول إن تعايش المغاربة وقربهم من الثقافات الأخرى واحتكاكهم بتجارب حضارية كلها عوامل أسهمت في الاستعداد الدائم لقبول الآخر المختلف ثقافيا وعقديا ودينا.

قبل استقرار واقع الحرية الدينية في صفوف الأقليات المهاجرة

بالمغرب، نرى أنه من المفيد استعراض سيرورة وسياقات توافد هذه الأقليات، لاسيما وأنها متنوعة الأعراق والمعتقدات، ومن هذا المنطلق شكل يهود المغرب أقلية دينية - إثنية، إلى حدود أوائل القرن العشرين في البلاد وامتزجوا بساكنته المسلمة، العربية والأمازيغية، فضلا عن وظائفهم التقليدية في مجالات المال والنقود والتجارة، فإنهم قد أسهموا في إثراء الرصيد الحضاري للمجتمع المغربي عبر سيرورة مجريات الأحداث، إلا أن الدور السالف ذكره لا يخلو من إكراهات وصعوبات تميز كل أقلية عن الأخرى⁽⁴³⁾، ونستحضر في هذا السياق التحاق العديد من اليهود بالحزب الشيوعي المغربي من جهة، وعيشهم بين القبائل المغربية⁽⁴⁴⁾، أضف إلى ذلك إقامة اليهود بالمدن المغربية (فاس، الصويرة، آسفي ومراكش) لفترات تعود إلى ما قبل 1912، حيث كانوا يتجاورون مع المسلمين وفتحوا متاجر للبقالة في المدن القديمة السالف ذكرها⁽⁴⁵⁾، وقد عبر عن هذا التعايش رئيس المصالح البلدية بمدينة فاس بقوله إن: «المسلمين والإسرائيليين كانوا يعيشون بكل تأكيد في وئام بينهم ويدخلون في علاقات تجارية مسترسلة»⁽⁴⁶⁾.

(43) محمد كنيب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، ترجمة إدريس بنسعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، عدد 1998، 8، ص 17.

(44) L. Gentil, a travers l'anti atlas.AF.RC, 1924, 3. P. 217.
(45) محمد كنيب، مرجع سابق، ص 54.

(46) نفس المرجع، ص 55

وانطلاقا من الاعتبار الدينية والسياسية والديبلوماسية حرص السلطان محمد الخامس طبقا للتقاليد وسلوك أسلافه تجاه أهل الذمة من رعاياهم على إبراز عطفه تجاه اليهود باستقباله في رحاب القصر (غشت 1942) لوفود قدمت بغرض مطالب جماعات مختلفة حيث أكد السلطان على حق هذه الفئة في التمتع بالحماية الملكية مشددا على المساواة في التعامل، كما سار استدعاء أعيان اليهود لحضور حفلات رسمية وتقديم التهاني بمناسبة الأعياد الدينية والوطنية⁽⁴⁷⁾.

(47) A-F (agence Française d'information et de presse dépeche du 241941/05/.

وباستقراء علاقة المغرب بالبلدان الافريقية فإن سيرورة هذه العلاقة تعبر عن مكانة المغرب في الفضاء الافريقي الذي وصله الإسلام عبر تجارة القوافل التي كانت مزدهرة بين المغرب وافريقيا والتي نتج عنها ابتداءً انطلاق الدعوة الاسلامية في شقها الديني أولا، قبل أن تنخرط الزوايا الصوفية في المسار نفسه انتهاء، وهو ما يعكسه تنوع

هذه المؤسسات (الزوايا) وارتباطها وتلاحمها فيما بينها داخل القارة الافريقية.

الفقرة الثانية: نموذج التدين المغربي بين الحوار والتسامح مع الآخر
ركزت السوسيولوجيا الدينية المهمة بالقارة الإفريقية على مكانة الاسلام والمسيحية من جهة، وأيضا على الديانات والمعتقدات التقليدية في سياق تعايش الأديان والمعتقدات لاسيما في ظل وجود الصراعات والتوترات بين الفصائل والقبائل والمجتمعات⁽⁴⁸⁾، وهذا الاحتدام والتصادم يعتبر بمثابة محركا للديانات بالقارة الافريقية، التي تبحث دوما عن التعايش دون صعوبة أو تشدد خاصة بين الاسلام والمسيحية، ذلك أن الغالبية العظمى من الأفارقة هم اليوم إما مسلمون أو مسيحيون⁽⁴⁹⁾.

(48) عبد الله بوصوف، في البعد الافريقي للإسلام المغربي، مجلة العلماء الأفارقة، السنة الأولى، العدد 1، أكتوبر 2019، ص 17.

(49) Tremblay, E. représentations des religions traditionnelles africaines : analyse comparative de réseaux régionaux et disciplinaires africains et occidentaux, mémoire, université de montréal, juin 2010, p110.

عرفت المجتمعات العربية والاسلامية عامة والمجتمع المغربي خاصة توافد بل تواجد أقليات دينية والتي تعيش في كنف هذا المجتمع بكل أمان واطمئنان وضمان جميع حقوقهم وممتلكاتهم واحترام معتقداتهم⁽⁵⁰⁾، فهؤلاء لم يشعروا بالضيق في معاشتهم للمسلمين سواء في الحواضر أو القرى، فلم تخصص لليهود «جيتوهات» «gitos» كما كان عليه الحال في أوروبا في الماضي⁽⁵¹⁾. وبخصوص العلاقات بين الأقليات الدينية والحكومات ببلاد المغرب إلى حدود العهد الموحد فالمصادر تشير إلى أن هذه الأقليات استفادت في ظل الحكم الاسلامي من أسباب الأمن والراحة والاستقرار حيث لم توضع عليهم قيود ولا شروط فيما يتعلق بالمسائل العقديّة، وقد ذهب بعض الباحثين إلى تعزيز هذا الطرح ببعض الشواهد التاريخية التي تعكس تجليات التسامح بين المسلمين والمسيحيين في المجتمع المغربي⁽⁵²⁾.

(50) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية، دار الحقيقة، ط3، بيروت، 1983، ص 115.

(51) آدم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام، مترجم، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 96.

(52) الحسن الغرابي، مسيحيو المغرب الأقصى في العصر الوسيط، مطابع الرباط نت، الرباط، 2015، ص 289.

وفي سياق تأكيد تسامح نموذج التدين المغربي نورد بعض الوقائع على سبيل المثال لا الحصر، أنه أثناء الحرب العالمية الثانية قامت حكومة «فيشي» الموالية للنازية في فرنسا بطلب إلى سلطات المغرب وقتئذ بأن ترسل إليها اليهود المغاربة حيث كان في المغرب

(53) نفس المرجع، ص. 290.

مئات الآلاف من اليهود وقد رفض محمد الخامس حيث اعتبر هؤلاء اليهود مواطنون مغاربة لا يمكن القبول بسجنهم أو قتلهم في سجون النازية التي كانت تحتل فرنسا في تلك الفترة⁽⁵³⁾.

(54) عبد السلام أحمد، تحديث منظومة التعليم لبناء مجتمع عالمي متوازن دينياً، أوراق مؤتمر الدوحة الثامن لحوار الأديان، 19-21 أكتوبر 2010، الدوحة، قطر، ص. 206.

وحرى بالقول إنّ منابع اللاتسامح تُستأصل عن طريق تعزيز دور التربية والتعليم ذلك أن سيادة الجهل يقوض التوازن مع أساس أن

«الإنسان عدو لما يجهل» حيث أن جهل الإنسان بدينه وبعقيدته يؤدي إلى اختلالات ومصاعب في المجتمعات⁽⁵⁴⁾. لاسيما أن الانطلاق من جهل الآخر يؤدي إلى الحكم الخاطئ عليه وسوء الظن به مما يولد العداوة والبغضاء تجاه الآخر و تجاه الأقليات وإن كانت كل الديانات السماوية تدعو إلى التسامح

**منابع اللاتسامح تُستأصل
عن طريق تعزيز دور التربية
والتعليم ذلك أن سيادة الجهل
يقوض التوازن مع أساس أن
«الإنسان عدو لما يجهل»**

وتحت على الجوار فإن ثمة بعض الحكومات التي أخذت بتدريس هذه القيم في برامجها التعليمية، وذلك بغية ترسيخها في أذهان الأجيال الناشئة⁽⁵⁵⁾.

(55) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، 1970، ص. 73.

وعلى اعتبار الأقليات نتاج للحركية الهجرية التي أصبحت ظاهرة ملازمة للتجمعات البشرية عبر قرون مضت، فإن ثمة إكراهات وعراقيل تواجه المهاجرين واللاجئين في ظل خصوصيات المجتمعات المستضيفة، فقد عاشت المجتمعات القديمة صورا متنوعة في اللجوء وتكرست لديها طقوسا وتقاليد في ضمان الحماية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أن العرب قديما عرفوا الإجارة، مما كرس قيم الثقة والأعراف النبيلة كمدخل للتعايش، والتألف وتحقيق الأهداف المشتركة بين الأمم والمجتمعات.

كانت هجرة العرب عموما والمغاربة خاصة في بداية القرن العشرين نحو الغرب تقتصر فقط على بعض البلدان (فرنسا، بلجيكا، ألمانيا...)، إلا أنه في ظل الصراعات والحروب التي شهدتها مجموعة من المناطق فإن هذه الظاهرة (الهجرة) تضاعفت مما حدى بفئات من المهاجرين واللاجئين إلى الاستقرار بالبلدان الغربية، وهو ما اعتبره مواطنوا هذه البلدان بمثابة مزاحمة من الغير في وطنه

ودينه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. مما فتح الباب على مصراعيه لظهور وتبني الفكر الصدامي المروج لظاهرة الاسلاموفوبيا⁽⁵⁶⁾.

(56) أحمد عبد الرحيم، الاسلاموفوبيا وانتهاك حقوق الانسان، ص.56.

وببقى الحوار الخيار الأنسب والوحيد للإنسانية لمواجهة قضايا ومشاكل الإسلاموفوبيا، ذلك أن الحوار صار يشكل ضرورة من ضروريات العصر ومدخلا نحو التعايش والتسامح والتعاون والسلام وقبول الآخر، وهي المقاربة التي اعتمدها المغرب عبر التاريخ، حتى أضحت من بين الدول القليلة التي تجد نفسها غير معنية بانتظار أي دروس بخصوص المطلوب القيام

أن الحوار صار يشكل ضرورة من ضروريات العصر ومدخلا نحو التعايش والتسامح والتعاون والسلام وقبول الآخر

به في معرض التعامل مع معضلة «الاسلاموفوبيا» بصرف النظر عن الفوارق بين أنماط هذه الاسلاموفوبيا وذلك لعدة اعتبارات، أقلها انفراد أو تميز البلد بوجود مؤسسة إمارة المؤمنين⁽⁵⁷⁾.

(57) منتصر حمادة، موقع جريدة هيسبريس الإلكتروني، أول يوم عالمي لمكافحة الاسلاموفوبيا: أسباب الانتشار والتجربة المغربية، (تاريخ الزيارة: الجمعة 15 مارس 2023، على الساعة 12h44)

المطلب الرابع: ضمانات ممارسة الحرية الدينية للأقليات في التشريع المغربي

وإذا كانت الأقليات اليهودية والمسيحية، تحظى بنوع من الاحترام والتعايش والحوار في المغرب، فإن ثمة أقليات أخرى تعرف نوعا من التضييق في ممارسة حريتها الدينية، وهو ما يشكل موضوع التقارير الدورية والسنوية التي تصدرها بعض المنظمات⁽⁵⁸⁾ والهيئات الحقوقية والمعنية برصد مدى تمتع هذه الأقليات بحقوقها في بلدان الاستقبال، ومن جهته قدم المركز الأوربي للقانون والعدالة تقريره حول التمييز على أساس الدين، مما حدى به إلى مطالبة المغرب بمواءمة قوانينه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالعمل التبشيري⁽⁵⁹⁾.

(58) التقرير الحكومي الدوري السادس الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المقدم للجنة حقوق الإنسان بتاريخ 15 يونيو 2015، والذي رفعته كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وجمعية عدالة، وحركة أنفاس ديمقراطية، ص.12.

(59) نفس المرجع،

وتجدر الإشارة إلى أن الملاحظات السالف ذكرها تجد مبرراتها في الموقف المغربي من الأقليات الدينية حيث لا يمكن أن تنشط خارج الإطار القانوني المعد لها، باستثناء الجماعات اليهودية والكاثوليكية والبروتستانية المنظمة، فإن باقي الأقليات الأخرى، لا يمكنها أن تقوم

بأنشطتها الدينية إلا في إطار قانون الحريات العامة لسنة 1958⁽⁶⁰⁾. لاسيما وأن دستور 2011 أورد في ديباجته تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

الفقرة الأولى: مأسسة تأطير الحقل الديني في المغرب

بعد دستور 2011 اختار المغرب تأطير الحقل الديني بالحسم في مكونات المؤسسة الدينية، والتي يوجد على رأسها مؤسسة إمارة المؤمنين ثم المجلس العلمي الأعلى أضف إلى ذلك القطاع الوزاري الوصي، كلها مدخلات تروم الحفاظ على الهوية الدينية للمواطنين وعلى حقوق الأقليات الدينية. فبخصوص المؤسسة الملكية فوفق الدستور المغربي لعام 2011، ينص (الفصل 40) على أن الملك باعتباره أمير المؤمنين فإنه بهذه الصفة يضمن الحماية للمؤمنين وغيرهم من مسيحيين ويهود، وهو ما أكداه الملك في خطابه أمام بابا الفاتيكان أثناء زيارته للمغرب سنة 2019 حيث قال: «تأتي زيارتكم للمغرب في سياق يواجه فيه المجتمع الدولي كما جميع المؤمنين تحديات كثيرة... وبصفتي ملك المغرب وأمير المؤمنين، فإنني مؤتمن على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية وأنا بذلك أمير جميع المؤمنين على اختلاف دياناتهم...»⁽⁶¹⁾.

أما في ما يخص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فيعود لها الفضل في الإسهام في تدبير الشؤون الدينية لاسيما في ظل انتقال الوضع إلى صنع وبلورة سياسة عمومية لتدبير القطاع الديني خاصة بعد أحداث شتبر 2001 وما نجم عنها من تنامي ظاهرة الإرهاب، واتخذت الوزارة في هذا السياق مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية والتربوية الهادفة إلى تأطير الأئمة والمرشدين والوعاظ والعلماء.

وعلى اعتبار المجلس العلمي الأعلى مؤسسة دينية تعمل على إصدار الفتاوى والأحكام في النوازل والمستجدات، فإن دوره برز بعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999، ويتكون هذا

(60) علي دومي، حرية المعتقد بين الكونية والخصوصية حالة المملكة المغربية 1998-2019، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 45، غشت 2002، ص 25.

(61) مقتطف من خطاب الملك محمد السادس أمام بابا الفاتيكان في ساحة مسجد حسان، الرباط يوم السبت 30 مارس 2019.

المجلس من مجموعة من الخبرات والتخصصات العلمية المتنوعة والوازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب في سياق تعاونه الديني مع البلدان الإفريقية والبلدان الصديقة أنشأ المغرب مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة بمدينة فاس سنة 2005، وتهدف إلى توحيد جهود العلماء المسلمين بالقارة الإفريقية والإسهام في ترسيخ قيم التسامح والعيش المشترك والاعتدال في المجتمعات الإفريقية⁽⁶²⁾.

(62) <https://ar.ma.wikipedia.org> (consulté le 11/2023/12/ à 20h00)

الفقرة الثانية: البعد التربوي والرمزي لنموذج التدين المغربي

في ظل انتقال المغرب من بلد لعبور المهاجرين واللاجئين شمالا وجنوبا، إلى بلد للإستقرار في السنوات الأخيرة، لاسيما القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فإن تمة إكراهات اجتماعية مرتبطة بضمان ممارسة حرية المعتقد لهذه الفئات، مما يشكل تحديا دينيا وعقديا، وعلى ضوء هذه التحديات يسعى المغرب إلى التوفيق بين احترام الحرية الدينية للهجرات الوافدة من جهة، واحترام العقيدة الإسلامية للمجتمع المغربي.

وعلى ضوء ما سلف ذكره وبالنظر إلى انفتاح المغرب دينيا على البلدان الإفريقية، فإن المؤسسة الدينية المغربية دأبت على تأطير أئمة

أن عناية المؤسسة الملكية بالحرية الدينية للأقليات تكمن في اطلاق سنة 2010، لبرنامج واسع لحماية التراث اليهودي-المغربي، كجزء لا يتجزأ من التراث الوطني

و فقهاء وعلماء هذه البلدان باستقبالهم في مختلف مؤسسات التكوين والتأطير الديني، على سبيل المثال لا الحصر (دار الحديث الحسنية، معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين...)، وذلك بهدف نشر التعاليم الدينية الداعية إلى قيم التسامح بين الشعوب بغض النظر عن جنسياتهم ومذاهبهم، وقد نص المشرع المغربي في ديباجة

دستور 2011 على التعايش الديني والثقافي كمدخل تنظيري من جهة، ولتقعيد وتأسيس هذه القيمة في المجتمع المغربي تم إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات في سنة 2014 من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن عناية المؤسسة الملكية بالحرية الدينية للأقليات تكمن في إطلاق سنة 2010، لبرنامج واسع لحماية التراث اليهودي- المغربي، كجزء لا يتجزأ من التراث الوطني، من خلال تأهيل المقابر اليهودية التي تشكل رمزا لهذه الديانة في المغرب حيث تم ترميم حوالي 180 موقعا دينيا وبعث المقابر والأضرحة اليهودية عبر التراب المغربي، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ ترميم «كنيس صلاة عطية» بمدينة الصويرة الذي يحتضن بيت الذاكرة ومركز الدراسات والأبحاث «حاييم الزعفراني» بم «كنيس الصايغ بطنجة» الذي يحتضن منذ 2021 المتحف اليهودي «بيت يهودا»، وأيضا متحف الثقافة اليهودية بفاس المزمع افتتاحه (نهاية 2023)، وتعكس هذه المبادرات مدى تجدر التسامح والحوار بين الأقليات الدينية مسيحية كانت أو يهودية داخل المجتمع المغربي.

خاتمة:

إن تعامل المغرب مع البعد الديني من مدخل الشريعة الإسلامية، لم يمنعه من تكييف بعض النصوص القانونية، مع الضمانات الموجهة لحقوق الأقليات الدينية لاسيما القانون الجنائي الذي دعى خلاله المشرع إلى عدم التمييز على أساس الدين حيث عاقب على ذلك بالحبس والغرامة المالية، هذا فضلا عن الضمانات المؤسسية التي تتولاها إمارة المؤمنين الحامية للحرية الدينية كحق طبيعي للإنسان لا يقبل الجدل حولها وذلك ضمن احترام لحرية الآخرين في ممارستهم لعقائدهم، في تناغم وتفاعل مع مقتضيات القوانين والمواثيق الدولية.

قائمة المصادر

أ- اللغة العربية:

- محفوظ محمد، حوار الأديان: من اللاهوتي إلى الثقافي، مجلة الكلمة، لبنان، المجلد 13، العدد 51، 2006.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج14، 2هـ.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ج2.
- محمد الطاهر ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الاسلام، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط2.
- أحمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم 2108، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995، ج.

- الإمام البخاري، الجامع الصحيح، رقم 2076، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، ج3.
- المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، القاهرة 1983.
- إعلان مبادئ بشأن التسامح أعلنته اليونسكو في 16 نونبر 1995.
- توماس بالدوين، ترجمة، إبراهيم العريس، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش وقبول الآخر، دار الساقى لبنان، ط1، 1992، 2.
- ابن حزم الأندلسي، الأخلاق والسير في مداواة النفوس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1979، 2.
- ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح: فرص التعايش بين الأديان والثقافات، الحضارية للطباعة والنشر، العراق، بغداد، ط1، 2008.
- ابن هشام، السيرة النبوية، باب وفد نجران وشهادات الأساقفة لبنينا صلى الله عليه وسلم، ج5.
- محمد الدسوقي، أصول العلاقات الدولية بين الإسلام والتشريعات الوضعية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 7.
- الهاشمي محمد، المجتمع المسلم، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002.
- أحمد شحلان، اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، دار أبي رقرق، الرباط، 2009.
- خالد الشنير، حقوق الانسان في اليهودية والمسيحية والاسلام مقارنة بالقانون الدولي، مجلة البيان.
- فيصل شطناوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، دار الحامد، عمان، الأردن، د. ط1، 1999.
- عيس دباح، موسوعة القانون الدولي، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، المجلد 2003.
- سعدي محمد الخطيب، حرية المعتقد وأحكامها التشريعية وأحوالها التنظيمية وأهميتها في حوار الأديان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2011.
- محمد الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- علي عبود المحمداوي وآخرون، خطاب الما بعد في استنفاد أو تعديل المشروعات

- الفلسفة، منشورات ضفاف، ط1، 2013.
- عبد الكبير العلوي المدغري، الفقيه أبو علي اليوسي نموذج من الفكر المغربي في فجر الدولة العلوية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط1، 1989.
- محمد كنيب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، ترجمة إدريس بنسعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، عدد8، 1998.
- كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية، دار الحقيقة، ط3، بيروت، 1983.
- آدم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام، مترجم، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الحسن الغرايبي، مسيحيو المغرب الأقصى في العصر الوسيط، مطابع الرباط نت، الرباط، 2015.
- عبد السلام أحمد، تحديث منظومة التعليم لبناء مجتمع عالمي متوازن دينيا، أوراق مؤتمر الدوحة الثامن لحوار الأديان، 19-21 أكتوبر 2010، الدوحة، قطر.
- توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، 1970.
- علي دومي، حرية المعتقد بين الكونية والخصوصية حالة المملكة المغربية 1998-2019، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 45، غشت 2002.
- عبد الله بوصوف، في البعد الافريقي للإسلام المغربي، مجلة العلماء الأفارقة، السنة الأولى، العدد 1، أكتوبر 2019.
- ب - اللغة الأجنبية :

- L.Gentil, a travers l'anti atlas. AF.RC, 1924, 3.
- Tremblay.E, représentations des relégions traditionnelles
- africaines :analyse comarative de réseaux régionaux et disciplinaires
africains et occidentaux, mémoire, université de montréal, juin 2010

ج- وبيوغرافيا

- <https://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html>
- <https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank-mm/arabe/constitution-arabe/pdf>
- <https://constitute projet.org/constitution/indonesia-2002.pdf>
- <https://constitute projet.org/constitution/indonesia-2002>.
- <https://www.wipo-int/edois/lescdocs/laus/ar/qa009ar/pdf>